Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 24 (1), 2025
pp. 1561–1579

The Authority of Quranic Narration in Formulating Syntactic Rules: An Analytical Study of the Unique Readings of Ibn ʻĀmir and Ḥamzah in (Kun Fayakūna) and (al–Arḥāmi)

Dr. Ilyas Chohra [1]

[1]: **Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Islamic Civilization**
Emir Abdelkader University of Islamic Sciences, Constantine,
Algeria, ilyaschohra1@gmail.com,**ORCID: 0000–0001–8103–3741**

Abstract:

The relationship between the Quranic text and Arabic grammar has historically witnessed a tension between the "authority of narration" and the "dominance of grammatical rules," particularly those established by the Basran school. This study addresses the problematic approach of faulting recurrent (Mutawātir) Quranic readings based on standard grammatical measurements. The research aims to establish the authority of the Quranic reading as a ruler over grammar, not a subject to it. By adopting an inductive-analytical methodology, the study examines two controversial unique readings (Infirādāt) among the Ten Readers: Ibn ʻĀmir's reading of (Kun Fayakūna) in the subjunctive mood (Nasb), and Ḥamzah's reading of (al-Arḥāmi) in the genitive case (Jarr). The study concludes that Ibn ʻĀmir's reading is syntactically grounded in observing the "form of the imperative" and adds a semantic dimension of immediate causality that the indicative mood does not convey. Similarly, Ḥamzah's reading validates the coordination on a genitive pronoun without repeating the preposition, a style supported by Arabic poetry and prose, adding a semantic layer of glorification or oath. The paper recommends restructuring grammatical rules to include these unique readings as standard foundations rather than exceptions or poetic necessities.

Keywords:

Quranic Readings; Arabic Syntax; Unique Readings (Infirādāt); Grammatical Authority; Ibn ʻĀmir; Ḥamzah; Kun Fayakūna; al-Arḥāmi.

Received: 29 oct 2025 **Revised:** 20 nov 2025 **Accepted:** 25 dec 2025

حجية الرواية القرائية في صياغة القاعدة النحوية:
دراسة تحليلية لانفرادات ابن عامر وحمزة في ﴿كُن فَيَكُونَ﴾ و﴿الْأَرْحَامِ﴾

د. الياس شُهرة [1]

[1]: قسم اللغة العربية، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ilyaschohra1@gmail.com، (ORCID): [0000-0001-8103-3741]

الملخص:

شهدت العلاقة بين النص القرآني والقواعد النحوية جدلاً تاريخياً بين "سلطة الرواية" و"سطوة القاعدة"، لا سيما عند نحاة البصرة الذين غلّبوا القياس العقلي على بعض القراءات المتواترة، ورموها بالشذوذ أو اللحن. تهدف هذه الورقة إلى إعادة هندسة النظر في هذه العلاقة، منتقلة من فقه "التبرير" للقراءات إلى فقه "التأصيل" لحاكميتها، وذلك من خلال دراسة تحليلية لنموذجين إشكاليين من انفرادات القراء العشرة: انفراد ابن عامر بنصب ﴿فَيَكُونَ﴾ في جواب الطلب، وانفراد حمزة بخفض ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ عطفاً على الضمير المجرور. وقد خلصت الدراسة إلى براءة هاتين القراءتين من تهمة اللحن؛ حيث أثبتت أن نصب ﴿فَيَكُونَ﴾ جاء مراعاةً لـ "صورة الأمر" وأضاف دلالة "السببية والفورية" التي لا يؤديها الرفع، وأن خفض ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ أسلوب عربي فصيح عضدته الشواهد الشعرية، وله دلالة "التعظيم والقسم". وتوصي الدراسة بضرورة إعادة صياغة القواعد النحوية لتشمل هذه الانفرادات كأصول وقواعد مطردة، باعتبار النحو تابعاً للقرآن لا حاكماً عليه.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية؛ النحو العربي؛ انفرادات القراء؛ الحجية النحوية؛ ابن عامر؛ حمزة الزيات؛ كُن فيكون؛ الأرحام.

مقدمة:

لم تكن العلاقة بين النص القرآني -بوصفه الوثيقة اللغوية الأقدس- وبين القواعد النحوية التي قعّدها علماء العربية، علاقة وفاق دائم، فقد شهد تاريخ الدرس اللغوي نزوعا لدى شطر من النحاة -لا سيما أساطين المدرسة البصرية- نحو تغليب القياس العقلي والاطراد على الرواية، حتى وإن كانت تلك الرواية قرآناً متواتراً، وقد أفرز هذا المنهج إشكالية علمية، تمثلت في تخطئة أو تضعيف عدد من القراءات الصحيحة بحجة مخالفتها لأقيسة النحو، وهو مسلك رأت فيه طائفة من المحققين جنايةً على الأصل

(النص) لصالح الفرع (القاعدة).

وتزداد هذه الإشكالية تعقيدا حينما نيمّم شطرَ "انفرادات القراء العشرة المتواترة"، وهي تلك المواضع التي تفرد فيها قارئ واحد بوجه لغويّ خالف فيه جمهور القراء، وربما خالف المشهور من كلام العرب، ففي هذه المساحة الضيقة، اشتد السجال، ورمى بعض النحاة -كالمبرد والزجاج- قراءاتٍ متواترة بالشذوذ واللحن، كقراءة حمزة بجر ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾، وقراءة ابن عامر بنصب ﴿كُن فَيَكُونَ﴾، متذرعين بقواعد منع العطف على الضمير المجرور أو شروط جواب الطلب.

ولئن كانت المكتبة القرآنية قد حفلت بجهود مقدرة في خدمة هذه القراءات، إلا أن الناظر في تلك الجهود يلفيها قد وقفت عند حدودٍ لم تتجاوزها لفك هذا الاشتباك جذريا، فبين دراسات اكتفت بالرصد الإحصائي المجرد، ككتاب (الإنباء بتفردات الرواة والقراء) لممدوح مصطفى وفاطمة جودة (د.ت)، حيث خصص للإحصاء دون التوجيه العميق، ودراسات أخرى قيدت نفسها بدائرة القراءات السبع متجاهلة التواتر المكمل في الثلاثة، كما صنع عبد القادر الهيتي (1996) في كتابه (ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو)، وخليل رشيد (2013) في دراسته (انفرادات القراء السبعة)، إذ بقيت الانفرادات العشرية لا سيما في بعدها التركيبي بحاجة إلى تحرير. وحتى حينما امتدت يد البحث إلى القراءات الثلاث المتممة، جاءت المعالجة في سياق منفصل عن المنظومة الكلية، كما في دراسة محمد العودات (2013) (التوجيه اللغوي للقراءات التي انفرد بها القراء الثلاثة)، مما حرم البحث من رؤية النسق الكلي لانفرادات القراء جميعا، ولعل المحاولة الأبرز للجمع كانت في دراسة كوليبالي سيكو (1423) (طبيعة الاختلاف بين القراء العشرة)، غير أن الباحث جنح فيها إلى الجانب التفسيري والدلالي العام، ولم يتصدّ لتفكيك العقدة النحوية التي خطأ النحاةُ القراءَ بسببها، فبقيت الفجوة قائمة بين "سطوة النحو" و"حجية القراءة".

ومن هنا، تأتي هذه الورقة لتعيد هندسة النظر في هذه الظاهرة، قاصرة جهدها على نموذجين إشكاليين بارزين من الانفرادات النحوية التركيبية، هما انفراد ابن عامر في نصب ﴿فَيَكُونَ﴾، وانفراد حمزة في خفض ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾، ومتجاوزة فقه التبرير الذي ساد قرونا، إلى فقه التأصيل، وذلك عبر انتخاب نماذج إشكالية من انفرادات القراء العشرة، ودراستها دراسة استقرائية نقدية، تهدف إلى إثبات أن ما انفرد به هؤلاء الأئمة ليس خروجا عن اللسان العربي، بل هو تمسك بلهجات فصيحة، وأصول لغوية عريقة، ودقائق دلالية لا يؤديها الوجه الإعرابي المشهور.

إن هذا البحث يسعى، عبر استنطاق النصوص ومحاكمة آراء النحاة، إلى الإجابة عن سؤال مركزي: كيف يمكن للرواية القرآنية المنفردة أن تتحول من متهم في قفص الاتهام النحوي، إلى حاكم يصوغ القاعدة

ويوسع أفق العربية؟

1. المبحث التمهيدي: ضبط المفهوم وفلسفة الانتقاء في الانفرادات

حريٌّ بنا قبل النظر في موازنة الرواية بالقاعدة، أن نحرر محل النزاع، ونضبط المصطلحات التي يدور عليها رحى هذا البحث، تمييزا للانفراد المتواتر الذي هو حجة، عن الشذوذ الذي هو علة، وتبيانا لمسوغات حصر الدراسة في الشق التركيبي دون غيره، لا سيما وأننا اكتفينا في هذا البحث بنموذجين يمثلان قمة الإشكال النحوي في بابي الفعل والاسم.

التأصيل اللغوي والاصطلاحي للانفراد

إن المتأمل في مادة (فرد) في لسان العرب يجدها تدور حول معنى الوِتر، وما لا نظير له، والانعزال (ابن منظور، 1414، ج3، ص. 331؛ الفيروزآبادي، 2005، ص. 305).

أما في الاصطلاح القرائي الذي اعتمدته هذه الدراسة، فليس المقصود بالانفراد مطلق المخالفة أو الشذوذ، بل هو مصطلح منضبط بضوابط التواتر، يُقصد به: "ما انفرد به أحد القراء العشرة على وجهٍ منفردٍ مخالفٍ لسائر القراء، سواء أتَّفقت الروايتان والطرق عنه أم اختلفت، مع تواتر ذلك عنهم" (شُهرة، 2025_2024، ص. 36). وبهذا الحد، يخرج ما انفرد به القارئ مما خالف رسم المصحف أو صحة اللغة أو لم يصح سنده، ويبقى ما نحن بصدده: رواية صحيحة السند، وافقت الرسم، ولكنها باينت مألوف القراء ومعهود النحاة.

صور الانفراد المتواتر

يتسع المفهوم الاصطلاحي للانفراد المتواتر ليشمل صورا متعددة كلها تحت مسمى "انفراد القارئ المتواتر":

1. فقد يتفق الراويان عن القارئ على قراءة تخالف الباقين، فيكون الانفراد مطلقا عن القارئ، كما هو الحال في انفراد نافع بجميع طرقه بقراءة لفظ (النبيء) ومشتقاته بالهمز (ابن الجزري، د.ت، ج. 1، ص. 406).

2. وقد ينفرد أحد الراويين بقراءة، بينما يوافق الآخرُ بقيةَ القراء، فيُنسب الانفراد للقارئ من جهة تلك الرواية، كأن يروي ورش عن نافع بضم الراء في ﴿قُرُبَةً﴾ [التوبة: 99] مخالفا للجمهور، بينما يوافقهم الراوي الآخر (قالون) (ابن الجزري، د.ت، ج. 2، ص. 216).

3. وقد يختلف الراويان فيما بينهما، وكلاهما يخالف بقية القراء، فيُعد كل وجه منهما

انفرادا للقارئ في تلك الجزئية، ومثال ذلك انفراد نافع في ﴿تَعَدُّواْ﴾ [النساء: 154]؛ إذ رواها ورش بفتح العين وتشديد الدال، ورواها قالون باختلاس فتحة العين وتشديد الدّال في أحد وجهين، فكلاهما انفرد عن الجمهور، وكلاهما نُسب لنافع (ابن الجزري، د.ت، ج. 2، ص. 253).

وغير ذلك من الصور كأن يكون الانفراد على مستوى طرق القارئ وليس الروايتين فحسب.

فلسفة الانتقاء.. لماذا النحو؟

وإذا كان الانفراد القرائي ثابتا بالنقل المتواتر كما أسلفنا، فإن منهجية هذه الورقة في الانتخاب لا تقوم على الحصر الاستقصائي لكل شاردة وواردة، بل تعمد إلى الانفرادات النحوية والتركيبية حصرا، مستبعدة ما كان من قبيل الظواهر الصوتية المحضة كالإمالة والإدغام؛ ذلك أن المعترك الحقيقي بين الرواية والدراية إنما احتدم في ساحة الإعراب والتركيب، وهما محور دراستنا الحاليّة.

وتتأسس مشروعية هذا الانتقاء على ركن ركين من أركان القراءة المقبولة، وهو موافقة العربية ولو بوجه (ابن الجزري، 1994، ص. 32)، فهذا الشرط الذي وضعه الأئمة لم يكن القصد منه إخضاع النص القرآني لمسطرة النحو المعيارية، بل كان توسيعا لدائرة الفصاحة لتشمل كل وجه يحتمله اللسان العربي، شائعا كان أم نادرا، ما دام السند قد صحَّ به، وقد قرر المحققون أن القراءة إذا ثبتت فلا يجوز ردها ولا إنكارها، بل هي الحاكمة على القياس (ابن الجزري، د.ت، ج. 1، ص. 9).

وعليه فإن التركيز على الانفرادات النحوية في هذا البحث، وإغفال الانفرادات الصوتية والصرفية، مرده إلى أن المعركة الحقيقية بين القراء والنحاة دارت رحاها في ساحة الإعراب والتركيب، فالظواهر الصوتية تعود غالباً إلى لهجات العرب ولغاتها، وقلما ينكرها النحاة، أما الانفرادات النحوية، فهي التي رميت باللحن، والخطأ، والخروج عن القياس، فكان لزاما أن ننتخب هذه النماذج لنحاكم القاعدة إلى النص، لا النص إلى القاعدة.

2. المبحث الأول: اضطراب الأقيسة النحوية أمام سطوة الرواية في توجيه نصب ﴿فَيَكُونَ﴾

تعد قضية ﴿كُن فَيَكُونَ﴾ من أعقد المسائل التي اشتبك فيها النحو (بقياساته في بابي العطف وجواب الطلب) مع العقيدة (في مسألة الخلق والتكوين)، وقد شكل انفراد ابن عامر الشامي بالنصب خرقا للمألوف النحوي عند البصريين، مما استدعى وقفة متأنية لرد الاعتبار لهذه الرواية المتواترة.

عرض الانفراد ومقابلِه عند الجمهور

لقد خالف الإمام ابن عامر الشامي جمهور القراء في هذا الحرف، فانفرد بنصب الفعل المضارع ﴿فَيَكُونَ﴾

بفتح النون، وذلك في قوله تعالى: ﴿**كُن فَيَكُونُ**﴾ في سورة البقرة [117] وآل عمران [47] ومريم [35] وغافر [68]، بينما أجمع التسعة الباقون في هذه المواضع كلها فقرأوها بالرفع ﴿**فَيَكُونُ**﴾ بضم النون (ابن الجزري، د.ت، ج. 2، ص. 220)، وهذا الانفراد يُنقل فيه الفعلُ من حيز الإخبار بوقوع الشيء إلى حيز الجوابية والسببية، وهو ما استدعى وقفة صارمة من النحاة كما سيأتي بيانه.

توجيه قراءة الرفع عند الجمهورومذاهب النحاة فيها

ذهب النحاة والموجهون في تخريج قراءة الرفع إلى ثلاثة أوجه:

الأول: العطف على الفعل المضارع ﴿**يَقُولُ**﴾ المقدر في الآية، وبه قال الطبري (2001، ج. 2، ص. 472) والزجاج (1988، ج. 1، ص. 199)، وقد اعترض ابن عطية على هذا الوجه باعتراض، مفاده أن العطف يقتضي أن يكون القولُ مع التكوين، فعنده أن الأمر قديم، والتكوين حادث، فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له؟ (ابن عطية، 2001، ج. 1، ص. 202) ولكن أجيب عنه بأن هذا يلزم في حال كون الأمر حقيقيا، ولكن الأمر هنا على سبيل التمثيل في الأصح (أبو حيان الأندلسي، 2010، ج. 1، ص. 586).

والثاني: أن يكون معطوفاً على ﴿**كُن**﴾ من حيث المعنى، فكأنه قال: (يكوّنه فيكون)، وبه قال الفارسي (1984_1999، ج. 2، ص. 207).

والثالث: على الاستئنافية، وهو أن يكون ﴿**فَيَكُونُ**﴾ خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (فهو يكونُ)، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ المحذوف (هو) (الزجاج، 1988، ج. 1، ص. 199؛ م. ب. أ. ط. القيسي، 1997، ج. 1، ص. 261)، وهذا مذهب سيبويه (1988، ج. 3، ص. 38-39).

الانتصارللرو اية والتأصيل النحوي للنصب في قراءة ابن عامر

لقد تعرضت قراءة ابن عامر بنصب ﴿**فَيَكُونَ**﴾ لحملة شعواء من الإنكار والتضعيف، تجاوزت حدود النقد المعتاد إلى التجرؤ على النص المتواتر، حيث تصدى لها طائفة من العلماء، على رأسهم ابن مجاهد (1400، ص. 41)، والباقولي (2011، ص. 66)، والعكبري (1976، ج. 1، ص. 109)، رامين إياها بالخروج عن سَنن العرب ومقتضيات المعنى، وقد ارتكز اعتراضهم على دعامتين رئيستين:

أولاهما: أن انتصاب المضارع بعد الفاء مشروط بسبقه بطلب محض، ولفظ ﴿**كُن**﴾ هنا وإن كان بصيغة الأمر إلا أنه في معنى الخبر، إذ الأمر لا يتوجه إلى معدوم، والمعدوم ليس بشيء حتى يؤمر، فالأمر هنا تمثيل وليس حقيقة.

وثانيتهما: أن جواب الأمر يشترط فيه المخالفة لما قبله في الفعل أو الفاعل أو فيهما معا، ومثال اختلاف

الفاعلين دون الفعلين (انطلق ينطلق زيدٌ)، ومثال اختلاف الفعلين دون الفاعلين (انطلق تَفز)، أما هنا فقد اتحد الأمر والجواب في المعنى والفاعل، والشيء لا يكون شرطا لنفسه ولا سببا لها (الفارسي، 1984_1999، ج. 2، ص. 205؛ السمين الحلبي، 1423_1424، ج. 1، ص. 355، 357؛ الحربي، 2012، ص. 135).

وللانتصار لهذه القراءة المتواترة، وتفنيد هذه الشبهات، نورد الحجج الدامغة والتأصيلات النحوية التي تثبت فصاحتها وقوتها، وذلك عبر المسالك التالية:

المسلك الأول: المراعاة اللفظية لصورة الأمر

إن الرد على من منع النصب بحجة أن ﴿**كُن**﴾ ليس أمرا حقيقيا، يكمن في قاعدة عربية أصيلة وهي مراعاة اللفظ، فالأمر وإن لم يكن حقيقياً بحسب المعنى لعدم وجود المأمور، إلا أنه جاء على صورة الأمر ولفظه، والعرب تجري الأحكام النحوية على الألفاظ والصور وإن تخلف المعنى الدقيق، وقد ساغ النصب في ﴿**فَيَكُونَ**﴾ حملاً على صورة ﴿**كُن**﴾ الأمرية، وقد عضد الفارسي هذا التوجيه بأن المعاملة اللفظية جارية في كلام العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ**﴾ [إبراهيم: 31]، فجزم ﴿**يُقِيمُواْ**﴾ مع أنه ليس جواباً للأمر ﴿**قُل**﴾ في المعنى، وإنما هو جواب للأمر المقدر في المقول، فراعى اللفظ (الفارسي، 1984_1999، ج. 2، ص. 206؛ الجعبري، 2011، ج. 3، ص. 1165). وإلى هذا أشار الإمام الشاطبي في حرزه مبينا علة عمل النصب بقوله: "وهو باللفظ أعملا" (الشاطبي، 2005، ص. 38).

المسلك الثاني: الاستشهاد بالشواهد الشعرية (القياس على النظير)

لم يكن ابن عامر بدعا في هذا الاستعمال، بل له سلف في لسان العرب الفصحاء، فقد أورد سيبويه نفسه -رغم ميله للرفع- شواهد شعرية (سيبويه، 1988، ج. 3، ص. 39) دخلت فيها الفاء الناصبة على الفعل المسبوق بخبر لا بطلب، ومن ذلك قول المغيرة بن حبناء (ن. ح. ع. القيسي، 1981، ص. 186): [الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَميمٍ وأَلْحَقُ بالحِجازِ <u>فأَسْتَرِيحَا</u>

فقد نصب الشاعر (فَأَسْتَرِيحَا) بعد الفاء، مع أن ما قبلها (سَأَتْرُكُ) خبر محض وليس طلبا، فإذا جاز هذا في الشعر العربي، فكيف يُنكر في القرآن الكريم الذي هو ذروة الفصاحة؟ بل إن قراءة ابن عامر تقطع بجواز هذا الأسلوب وتجعله قاعدة مطردة لا ضرورة شعرية.

المسلك الثالث: توجيه اتحاد الأمر والجواب

أما الرد على شبهة اتحاد الأمر والجواب، فمردود بأن الغرض من الأمر قد يكون هو عين وقوع الفعل، فيعاد الفعل في الجواب ليفيد أن الغرض هو مجرد الامتثال والوقوع لا غير، كقولك: (قم فتقوم)، أي الغرض من

أمرك بالقيام هو حدوث القيام منك، وعلى هذا يكون المعنى في الآية: أن الغرض من الأمر بالتكوين هو نفس التكوين، فيجوز نصب الجواب وإن اتحد مع الطلب في المعنى (النيسابوري، 1996، ج. 1، ص. 378).

المسلك الرابع: التخريج على مذهب الكوفيين بإضمار أن

ذكر ابن مالك قاعدة كوفية تجيز إضمار (أَنْ) الناصبة بعد (إنّما) إذا أفادت النفي، مستدلا بما روي عن العرب: (إنما هي ضربة من الأسد فتحطمَ ظهره) بنصب تحطم، فيكون توجيه قراءة ابن عامر ﴿**فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ**﴾ على هذه القاعدة، وإن كان ابنُه قد نازعه في تطبيق هذا على الآية (ابن مالك، 1982، ج. 4، ص. 46).

المسلك الخامس: إثبات حقيقة الخطاب ورد المجاز

ذهب السخاوي مذهبا عقديا لغويا في الرد على من قال إن الأمر مجاز، فأنكر المجاز هنا أشد الإنكار، وقرر أن الأمر حقيقي، وأن هناك مخاطبا موجوداً وهو الأجزاء التي يتألف منها المخلوق، فالله تعالى يخاطب تلك الأجزاء لتجتمع وتتكون، فكانت بشرا أو حيوانا، وبذلك يسقط اعتراض عدم وجود المأمور ويصح النصب على الجوابية الحقيقية (السخاوي، 2002، ج. 2، ص. 34-35).

المسلك السادس: الحجة الكبرى؛ عصمة الإمام وعدالة الرواية

إن الحجة القاصمة لكل قول يخالف النصب هي سلطة الرواية، فابن عامر إمام جليل، عربي صريح النسب، لا يتطرق إليه اللحن، وقراءته متواترة، وقد وافقه الكسائي -إمام الكوفة في النحو- في بعض المواضع، وقد شن أبو حيان الأندلسي هجوما عنيفا على من خطأ هذه القراءة، عادّا ذلك "من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر"، لأنه طعن في متواتر القرآن (أبو حيان الأندلسي، 2010، ج. 1، ص. 586)، ومما يؤكد ضبط ابن عامر ودقته، أنه قرأ بالرفع في مواضع أخرى مثل ﴿**كُن فَيَكُونُ * ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ**﴾ [آل عمران: 59-60] و﴿**وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ**﴾ [الأنعام: 73]، فتفريقه بين المواضع دليل قاطع على أنه متبع للأثر والنقل، وليس متوهما كما زعم الطاعنون(السمين الحلبي، 1423_1424، ج. 1، ص. 366).

نتيجة المحاكمة واستخلاص القاعدة من رحم الخلاف

بعد استعراض أوجه الخلاف، وسبر أغوار الحجج المتبادلة بين النحاة والقراء في مسألة نصب ﴿**فَيَكُونَ**﴾، يخلص هذا التحقيق إلى نتائج حاسمة تعيد ترتيب العلاقة بين القاعدة والنص:

3. **سقوط دعوى اللحن**: إن وصف قراءة ابن عامر باللحن أو الشذوذ هو حكم جائر سقط أمام

صمود الشواهد العربية وأمام المنطق اللغوي، فضلا عن سقوطه أمام التواتر التي لا سبيل لردّه.

4. **توسيع قاعدة "جواب الطلب"**: يثبت هذ التحقيق أن قاعدة "النصب في جواب الطلب" عند النحاة كانت أضيق من سعة اللسان العربي، فالنحاة حصروها في "الطلب المحض"، بينما أثبتت الرواية القرآنية أن العرب تنصب الجواب مراعاة لـ "صورة الطلب" وإن كان خبرا في المعنى، وتلكم قاعدة جديدة يجب أن تضاف لمتون النحو، لا أن يُحاكم النص لغيابها.

5. **دقة الفرز القرائي**: أظهر التحليل أن ابن عامر لم يكن يقرأ عن هوى أو قياس، بل عن وعي ونقل دقيق، فتفريقه بين مواضع النصب (في البقرة وآل عمران ومريم وغافر) ومواضع الرفع (في الأنعام وغيرها) يبرهن على أن الرواية هي الحاكم المطلق، وأن لكل موضع توجيهه الخاص الذي قد يخفى على الناظر المتعجل.

6. **الترجيح الدلالي**: إن قراءة النصب أضافت بعدا دلاليا عميقا لا تؤديه قراءة الرفع، فهي تصور السرعة والسببية المباشرة بين الأمر الإلهي والتحقق الكوني، وكأن الوجود ينبعث فورا استجابة للأمر، بينما الرفع يصور الأمر كحدث مستقل، وبذلك تتكامل القراءتان لترسما مشهدا متكاملا لقدرة الله المطلقة.

7. **المبحث الثاني: العطف على الضمير المجرور بين المنع النحوي والثبوت القرائي في لفظ ﴿الأرحامِ﴾**

أثارت قراءةُ حمزة الزيات لقوله تعالى ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ صراعا بين سلطة التقعيد التي تزعمتها المدرسة البصرية، وبين قداسة الرواية التي تمسك بها القراء، فللنحاة قاعدة صارمة تمنع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، وعدّوا مخالفتها قبحاً أو لحنا، حتى وجدوا أنفسهم في مواجهة نص قرآني متواتر يخرق هذه القاعدة، في هذا المبحث، نعيد فتح ملف هذه القضية الشائكة، لنرى كيف صمدت قراءة حمزة أمام عتاد النحاة، وكيف أثبتت أن القياس النحوي مهما قوي، يظل قاصرا أمام سعة اللسان العربي الذي نزل به القرآن.

عرض الانفراد ومقابِله

يتحرر موطنُ الخلاف في هذه المسألة في قوله تعالى من سورة النساء: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء: 1]، حيث انقسم القراء العشرة في حركة الميم من لفظ ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ على وجهين؛ الأول: انفرادُ حمزة الزيات بالجرّ هكذا ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ بكسر الميم، والثاني: قراءة الباقين بالنصب هكذا

﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ بفتح الميم (ابن الجزري، د.ت، ج. 2، ص. 241).

توجيه قراءة الجمهور بالنصب

اتفق جمهور القراء والنحاة على ترجيح قراءة النصب ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾، بل وعدّوها الوجه الأفصح والأقيس في العربية، وقد تعددت تخريجاتهم لهذا النصب ليكون سالما من أي إشكال نحوي أو عقدي، وذلك على النحو التالي:

الوجه الأول: العطف على لفظ الجلالة

وهو الوجه الأشهر والأقوى لسلامته من أي تقدير معقد، حيث تُعطف ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهَ﴾ الوارد في صدر الآية: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، فيكون المعنى: (واتقوا اللهَ، واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها)، وهذا التوجيه يجعل الأمر بالتقوى منصبا على الأمرين معا: تقوى الله بامتثال أمره، وتقوى الأرحام بصلتها وعدم قطعها(ابن قتيبة، 1978، ص. 118؛ الفراء، 1983، ج. 1، ص. 252).

الوجه الثاني: العطف على محل الجار والمجرور (به)

ذهب أبو علي الفارسي وابن زنجلة إلى أن النصب هنا هو عطف على محل الجار والمجرور في قوله ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾؛ فمحل الجار والمجرور هنا النصب (لأنه متعلق بالفعل)، فكأن التقدير: (تساءلون اللهَ والأرحامَ)، أي يسأل بعضكم بعضا بالله وبالرحم(الفارسي، 1984_1999، ج. 3، ص. 121؛ ابن زنجلة، 1997، ص. 188).

الوجه الثالث: النصب على الإغراء بإضمار فعل

نُقل عن أبي عمرو بن العلاء توجيه آخر، وهو أن النصب تم بإضمار فعل خاص تقديره (صِلُوا)، فتكون الجملة من باب الإغراء، والتقدير: (واتقوا اللهَ الذي تساءلون به، وصِلُوا الأرحامَ). وهذا التوجيه يفك الارتباط الإعرابي المباشر بين الله والأرحام، ويجعل صلة الرحم جملة مستقلة مقدرة(الواحدي، 1430، ج. 6، ص. 287).

وعليه، فقد استقرت قراءة النصب عند الجمهور كوجه ظاهر نحويا، وسليم عقديا، وفصيح لغويا، مما جعلها المعيار الذي حوكمت إليه قراءة حمزة كما سيأتي.

موقف النحاة من قراءة الخفض

لم تتعرض قراءة متواترة مثل ما تعرضت له قراءة حمزة بخفض ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ من الإنكار والتشنيع، فقد

تضافرت جهود كبار نحاة البصرة وبعض المفسرين لتخطئتها أو تضعيفها، مستندين إلى حجتين رئيستين، إحداهما صناعية نحوية والأخرى معنوية عقدية:

أولاً: الحجة النحوية

تزعم مدرسة البصرة، وعلى رأسها سيبويه والمبرد والزجاج، أن الضمير المتصل المجرور (كالهاء في "بِهِ") شديد الاتصال بما قبله، حتى صار كالجزء من الكلمة كالتنوين في الاسم، فلا يجوز عطف اسم ظاهر مستقل عليه إلا بإعادة العامل (حرف الجر) لتقويته.

نقل الزجاج هذا المذهب على أنه إجماع من النحويين ثم قال: "فقبح أن يُعطف باسم يقُومُ بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه... فكما لا تقول (مررت بزيد ولكَ)، فكذلك لا يجوز (مررت بك وزيدٍ)"، بل يجب أن تقول: (مررت بك وبزيدٍ) (الزجاج، 1988، ج. 2، ص. 6-7).

وقد بالغ الفراء والمبرد فعدوا هذا الأسلوب لحنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر (الفراء، 1983، ج. 1، ص. 253؛ المبرد، 1997، ج. 3، ص. 30).

ثانياً: الحجة العقدية

لم يكتف المعترضون بالجانب النحوي، بل أثاروا إشكالا عقديا، فلو صح الخفض لكان المعنى: (تساءلون بالله وبالأرحام)، وهذا يقتضي أن يكون السؤال هنا بمعنى الحلف والقسم، وقد نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله. فقالوا إن توجيه القراءة يوقع في المحظور الشرعي وهو القسم بغير الله (الزجاج، 1988، ج. 2، ص. 6).

وبناءً على هذين الإشكالين، تجرأ هؤلاء العلماء على وصف القراءة المتواترة باللحن أو الخطأ أو القبح، مفضلين القياس العقلي والقاعدة المطردة على الرواية الثابتة.

المحاكمة والانتصار لقراءة حمزة وتأصيلها

أمام هذا الهجوم الكاسح من النحاة، لا بد من وقفة تحقيقية تفكك حججهم، وتمنح السلطة للرواية القرائية للإمام حمزة، مستندين إلى شواهد العربية وأقوال المحققين المنصفين، وذلك عبر المسالك التالية:

المسلك الأول: نقض دعوى الإجماع النحوي

إن زعم إجماع النحاة على منع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار هو زعم منقوض، فقد أثبت غير واحد من العلماء وجود خلاف معتبر في المسألة بين المدرستين، وممن حكى أن الكوفيين يجيزون ذلك،

ابن خالويه (1401، ص. 119)، والزجاجي (1986، ص. 129–130)، وأبي البركات بن الأنباري (أبو البركات بن الأنباري، 2003، ج. 2، ص. 379) وبذلك يسقط ركن الإجماع الذي استند إليه البصريون.

المسلك الثاني: الاستشهاد بالشواهد الشعرية والنثرية

لم تكن قراءة حمزة بدعا من القول، بل عضدتها شواهد عربية فصيحة، شعرا ونثرا، تثبت جريان هذا الأسلوب على ألسنة العرب، فمن ذلك قول الشاعر (سيبويه، 1988، ج. 2، ص. 383): [البسيط]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ منْ عَجَبِ

حيث عطف (الأيامِ) المجرورة على الضمير في (بكَ) دون إعادة الباء.

وكقول مسكين الدارمي (2000، ص. 75): [الطويل]

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ مِنَّا تَنَائِفُ

فعطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها) (سيبويه، 1988، ج. 2، ص. 383).

بل ورد في النثر العربي قولهم: (ما فيها غيرُهُ وفَرَسِه) بجر الفرس عطفاً على الهاء (السخاوي، 2002، ج. 2، ص. 148)، وهذه الشواهد تثبت أن الأسلوب عربي أصيل، وليس لحنا كما زعم المعترضون.

المسلك الثالث: الاستشهاد بالنص القرآني المتفق عليه

مما يقوي حجة حمزة وجود نظير لهذا الأسلوب في القرآن الكريم نفسه في قراءة متفق عليها، وذلك في قوله تعالى: ﴿**يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرُۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ**﴾ [البقرة: 217]، فكلمة ﴿**ٱلْمَسْجِدِ**﴾ مجرورة بالعطف على الضمير في ﴿**بِهِۦ**﴾، وليس على ﴿**سَبِيلِ ٱللَّهِ**﴾ كما تكلف بعضهم (الفارسي، 1984_1999، ج. 3، ص. 128)، لأن ذلك يستلزم الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي، وهو ممتنع (ابن جبارة المقدسي، 2021، ص. 459).

المسلك الرابع: التخريج على إضمار الخافض

قدم ابن جني تخريجا عبقريا للقراءة يخرجها من دائرة العطف المباشر التي استقبحها البصريون، إلى دائرة إضمار الخافض، ومفاده أن حمزة لم يعطف ﴿**ٱلْأَرْحَامِ**﴾ على الضمير مباشرة، بل قدر وجود باءٍ ثانية محذوفة لدلالة الأولى عليها، فكأنه قال: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، وهذا أسلوب معروف عند العرب، كقولهم: (خيرَ مقدم) أي (قدمت خير مقدم)، فحذف الفعل للدلالة عليه، وبذلك تكون القراءة جارية على سنن العرب في الحذف للإيجاز (ابن جني، 1983، ج. 1، ص. 284-285)، "وهو معنى

الوجه الأول" (السمين الحلبي، 1432_1433، ص. 436).

المسلك الخامس: الرد على الشبهة العقدية

أما الاعتراض بأن الخفض يقتضي الحلِف بغير الله، فقد أجيب عنه بأجوبة شافية:

1. أن القراءة حكاية لواقع حال المشركين في الجاهلية، حيث كانوا يتساءلون بالله وبالرحم، وحكاية الكفر ليست كفراً، ولا تقتضي الإباحة، كما في آية اتخاذ السكر من النخيل والعنب حيث قال تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًا﴾ [النحل: 67] (السخاوي، 2002، ج. 2، ص. 149).

2. أن الواو قد تكون واو القسم، والمقسم هو الله تعالى، وله سبحانه أن يقسم بما شاء من خلقه تعظيماً لشأنه، وجواب القسم هو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ (ابن بابشاذ، 1977، ج. 2، ص. 432).

المسلك السادس: قوة السند وعلو الكعب

إن الحجة الدامغة هي صحة السند، فقد روى سليم ردّا لحمزة على النحويين أنه قال: "يا سليم، قرأت على الأعمش، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على زر بن حبيش، وقرأ زر على ابن مسعود، وقرأ ابن مسعود على رسول الله ﷺ عن جبريل عن الله تعالى، هل للنحويين إسناد مثل هذا؟" (الهذلي، 2007، ص. 309–310).

نتيجة المحاكمة وخلاصة الفصل في النزاع

بعد استعراض وقائع هذه المعركة العلمية بين سطوة القاعدة النحوية وثبوت الرواية القرآنية في مسألة خفض ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾، نخلص إلى النتائج التركيبية التالية:

1. **تهافت دعوى اللحن**: ثبت بالدليل القاطع بطلان وصف قراءة حمزة بالقبح أو اللحن، فالقراءة صحيحة الإسناد إلى رسول الله ﷺ، فوجب قبولها، ولا يجوز إخضاعها لمقاييس نحوية استنبطت لاحقا، بل يجب تطويع القواعد لتسع ما ثبت من كلام الفصحاء.
2. **سقوط شرط إعادة الجار**: أثبتت الشواهد الشعرية والنثرية، والنظائر القرآنية، أن العرب تعطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، وأن تضييق البصريين لهذا الأسلوب وحصره في الضرورة هو تحكم لا دليل عليه، وأن مذهب الكوفيين المجيز لذلك هو الأوسع والأوفق للنص

القرآني.

3. **تعدد التوجيه الإعرابي**: تبين أن القراءة تحتمل أكثر من تخريج سائغ؛ سواء على العطف المباشر وهو الراجح، أو على إضمار الخافض وهو تخريج ابن جني، أو على القسم وهو تخريج ابن بابشاذ وغيره، مما يدل على ثراء النص القرآني ومرونته.

4. **سلامة المعنى العقدي**: اتضح أن الإشكال العقدي المتوهم (الحلف بغير الله) مندفع بكون السياق حكاية عن حال العرب، أو قسما من الله تعظيما للرحم، وبذلك تتسق القراءة مع الأصول الشرعية ولا تصادمها.

5. **التكامل الدلالي**: إن القراءتين (النصب والخفض) تتكاملان لترسما صورة شاملةن فالنصب يفيد الأمر بالتقوى وصلة الرحم، والخفض يفيد تعظيم الرحم وبيان مكانتها التي كان العرب يقسمون بها، وكلا المعنيين مراد ومقصود شرعا.

8. الخاتمة

بعد هذه الرحلة في دهاليز العلاقة الشائكة بين سلطة النحو وقداسة الرواية، وعبر تشريح نموذجين إشكاليين من انفرادات القراء العشرة المتواترة؛ نصب ابن عامر لـ﴿**فَيَكُونَ**﴾، وخفض حمزة لـ﴿**وَٱلۡأَرۡحَامِ**﴾، تخلص هذه الورقة إلى نتائج قطعية، وتوصيات جوهرية، نعرضها في بيان الحاكمية التالي:

أولا: خلاصة النتائج

1. **انقلاب معادلة المحاكمة**: أثبتت الدراسة أن إخضاع القراءات القرآنية المتواترة لمنظومة القواعد النحوية، خاصة البصرية منها، منهج معكوس، فالنحو تقعيد استقرائي استنبط من كلام العرب، والقرآن هو أعلى مراتب هذا الكلام وأوثقها، فإذا تعارضت القاعدة مع الرواية المتواترة، وجب لأول وهلة اتهام القاعدة بالقصور لا اتهام النص بالشذوذ.

2. **براءة القراء من تهمة اللحن**: برّأت الدراسة ساحة الإمامين ابن عامر وحمزة من تهم اللحن والضعف التي رماهم بها بعض النحاة، فقد تبين أن لنصب ﴿**فَيَكُونَ**﴾ وجها ذا وجاهة في العربية وهو مراعاة صورة اللفظ والجوابية السببية، وأنّ لخفض ﴿**وَٱلۡأَرۡحَامِ**﴾ نظائرَ شعرية ونثرية وقرآنية، فضلا عن تخريجها على إضمار الخافض أو القسم.

3. **نسبية القواعد النحوية**: كشف البحث أن ما عده البصريون ممتنعا أو قبيحا، كالعطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار، هو عند الكوفيين وعند المحققين جائز وفصيح لا غبار عليهن

وهذا إن دلّ على أمر فإنما يدل على أن التضييق النحوي كان اجتهادا بشريا لا يجوز أن يحاكم إليه الوحي الإلهي المحفوظ.

4. **الثراء الدلالي للتباين الإعرابي**: أكدت هذه الدراسة أن اختلاف الحركات الإعرابية مولّدٌ للمعاني، فقد أضاف نصب ﴿**فَيَكُونَ**﴾ معنى الفورية والسببية الذي لا يؤديه الرفع، وخفض ﴿**وَٱلْأَرْحَامِ**﴾ أضاف معنى التعظيم والقسم الذي لا يؤديه النصب، مما يثري النص القرآني ويوسع دلالاته.

ثانيا: التوصيات:

بناءً على ما سبق، توصي الورقة بما يلي:

1. **إعادة كتابة النحو القرآني**: الدعوة إلى إعادة صياغة مسائل النحو التي خطّأ فيها النحاةُ القراءَ، وذلك بإدراج هذه القراءات (الانفرادات) كأصول وقواعد مطردة يُقاس عليها، لا كضرورات تُحفظ ولا يُقاس عليها.

2. **الكف عن فقه التبرير**: الانتقال في الدرس اللغوي القرآني من مرحلة الدفاع عن القراءات بحثا عن مخارج لها، إلى مرحلة اليقين العلمي الذي يجعل القراءة هي الأصل والمعيار، ويطوّع القواعد لخدمتها.

3. **اعتماد الانفرادات شواهد نحوية**: ضرورة إدراج انفرادات القراء العشرة ضمن الشواهد النحوية في المناهج الأكاديمية، لكسر الجمود الذي فرضه الاقتصار على الشواهد الشعرية وبعض القراءات المشهورة.

وختاما، تقرر هذه الورقةُ بصوت عال بأنّ النحو خادمٌ للقرآن، ولا يصح للخادم أن يحاكم سيده، بل عليه أن يتبع أثره ويقتفي سننه.

9. المصادروالمراجع

1. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد .(2003) .الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (ط. 1). المكتبة العصرية.

2. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد .(1977) .شرح المقدمة المحسبة (تحقيق خالد عبد الكريم، ط. 1). المطبعة العصرية.

3. ابن جبارة المقدسي، أحمد بن محمد .(2021) .المفيد في شرح القصيد من أول باب مذاهبهم في ياءات الإضافة إلى آخر سورة الرعد]رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.[

4. ابن الجزري، محمد بن محمد. (د.ت) .النشر في القراءات العشر (تحقيق علي محمد الضباع). دار الكتب العلمية.

5. ابن الجزري، محمد بن محمد .(1994) .طيبة النشر في القراءات العشر (تحقيق محمد تميم الزعبي، ط. 1). دار الهدى.

6. ابن جني، عثمان .(1983) .الخصائص (تحقيق محمد علي النجار، ط. 3). عالم الكتب.

7. ابن خالويه، الحسين بن أحمد .(1401) .الحجة في القراءات السبع (تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط. 4). دار الشروق.

8. ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد .(1997) .حجة القراءات (تحقيق سعيد الأفغاني، ط. 5). مؤسسة الرسالة.

9. ابن عطية، عبد الحق بن غالب .(2001) .المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط. 1). دار الكتب العلمية.

10. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم .(1978) .تفسير غريب القرآن (تحقيق السيد أحمد صقر). دار الكتب العلمية.

11. ابن مجاهد، أحمد بن موسى .(1400) .السبعة في القراءات (تحقيق شوقي ضيف، ط. 2). دار المعارف.

12. ابن مالك، محمد بن عبد الله .(1982) .شرح الكافية الشافية (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط. 1). جامعة أم القرى ودار المأمون للتراث.

13. ابن منظور، محمد بن مكرم .(1414) .لسان العرب (ط. 3). دار صادر.

14. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف .(2010) .البحر المحيط في التفسير (تحقيق صدقي محمد جميل وآخرون). دار الفكر.

15. أحمد، خليل رشيد .(2013) .انفرادات القراء السبعة: دراسة لغوية (ط. 1). مكتبة أمير، دار ابن حزم.

16. الباقولي، علي بن الحسين .(2011) .كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات (تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، ط. 1). دار الكتب العلمية.

17. الجعبري، إبراهيم بن عمر .(2011) .شرح الجعبري على متن الشاطبية المسمى كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني (تحقيق فرغلي سيد عرباوي، ط. 1). مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

18. الحربي، عبد العزيز بن علي .(2012) .توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا (ط. 1). دار ابن حزم.

19. الزجاج، إبراهيم بن السري .(1988) .معاني القرآن وإعرابه (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط. 1). عالم الكتب.

20. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق .(1986) .اشتقاق أسماء الله (تحقيق عبد الحسين المبارك، ط. 2). مؤسسة الرسالة.

21. السخاوي، علي بن محمد .(2002) .فتح الوصيد في شرح القصيد (تحقيق أحمد عدنان الزعبي، ط. 1). مكتبة دار البيان.

22. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف .(1424) .العقد النضيد في شرح القصيد من باب فرش الحروف سورة البقرة من أولها إلى نهايتها]رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.[

23. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف .(1433) .العقد النضيد في شرح القصيد من باب فرش الحروف من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الأنعام]رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.[

24. سيبويه، عمرو بن عثمان .(1988) .الكتاب (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط. 3). مكتبة الخانجي.

25. سيكو، كوليبالي .(1423) .طبيعة الاختلاف بين القراء العشرة وبيان ما انفرد بقراءته كل منهم من خلال إعراب القرآن وتفسيره]رسالة ماجستير، كلية الدعوة الإسلاميةhttp://www.zawiah.com/kitab/al_ikhtilaf%20alqurra.doc].

26. الشاطبي، القاسم بن فيره .(2005) .حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع (تحقيق محمد تميم الزعبي، ط. 4). مكتبة دار الهدى.

27. شُهرة، إلياس .(2025) .التوجيه اللغوي للانفرادات المتواترة للقراء العشرة: دراسة في الأصول

والفرش]أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.[

28. الطبري، محمد بن جرير .(2001) .تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. 1). دار هجر.

29. عبد الغني، مصطفى ممدوح، وشعلان، فاطمة جودة. (د.ت) .الإنباء بتفردات الرواة والقراء من طيبة النشر .شبكة المكتبة القرآنية. تم الاسترداد في 29 ديسمبر، 2025، من https://quranonlinelibrary.com

30. العكبري، عبد الله بن الحسين .(1976) .التبيان في إعراب القرآن (تحقيق علي محمد البجاوي). عيسى البابي الحلبي وشركاه.

31. العودات، محمد أحمد ناصر .(2013) .التوجيه اللغوي للقراءات التي انفرد بها القراء الثلاثة المكملين للعشرة]رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.[

32. الفارسي، الحسن بن عبد الغفار .(1999) .الحجة للقراء السبعة (تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط. 1). دار المأمون للتراث.

33. الفراء، يحيى بن زياد .(1983) .معاني القرآن (تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط. 3). عالم الكتب.

34. الفيروزآبادي، محمّد بن يعقوب .(2005) .القاموس المحيط (ط. 8). مؤسسة الرسالة.

35. القيسي، مكي بن أبي طالب .(1997) .الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (تحقيق محيي الدين رمضان، ط. 5). مؤسسة الرسالة.

36. القيسي، نوري حمودي علي. (1981). شعر المغيرة بن حبناء التميمي .المورد، 10(3)، 177.204–

37. المبرد، محمد بن يزيد .(1997) .الكامل في اللغة والأدب (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. 3). دار الفكر العربي.

38. مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر .(2000) .ديوان شعر مسكين الدارمي (تحقيق كارين صادر، ط. 1). دار صادر.

39. النيسابوري، الحسن بن محمد .(1996) .غرائب القرآن ورغائب الفرقان (تحقيق زكريا عميرات، ط. 1). دار الكتب العلمية.

40. الهذلي، يوسف بن علي .(2007) .الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (تحقيق جمال بن السيد الشايب، ط. 1). مؤسسة سما.

41. الهيتي، عبد القادر .(1996) .ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي (ط. 1). جامعة قاريونس.

42. الواحدي، علي بن أحمد .(1430) .التفسير البسيط (تحقيق محمد بن صالح الفوزان وآخرون، ط. 1). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.